

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
سالم عواد هادي			أسم الباحث
الأستاذ الدكتور طلال محمد علي الججاوي			أسم المشرف
الأيمل			
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		√ دكتوراه	
تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وأنعكاسها على رأي مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية المساهمة)			عنوان البحث
٢٠١٠			السنة
العربية			اللغة
<p>أن وظيفتي المحاسبة تتمثلان بوظيفة القياس ووظيفة الإفصاح ، وتخضع وظيفة القياس المحاسبي الى قيود لا يمكن لهذه الوظيفة تجاوزها ، لذا فإن القوائم المالية التي يعتقد البعض انها تعكس بصدق وعدالة نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات ، لكن هذا الاعتقاد بعيد عن الواقع بسبب قيود القياس المحاسبي التي تتمثل في قيد عدم التأكد ، قيد الموضوعية وقابلية التحقق ، قيد حدود الوحدة النقدية ، وقيد التحفظ (الحيطة والحذر)</p> <p>ومن خلال المراجعات النظرية والأختبارات التطبيقية ، توصل الباحث الى استنتاج أساسي يتمثل في ان المحاسبة تواجه انتقادات بسبب قيود القياس المحاسبي وعند قيام الباحث بأزالة أثر قيود القياس المحاسبي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للشركتين عينة البحث ، بتعديل بعض عناصر هذه القوائم الى القيمة العادلة واستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لتعديل العناصر الأخرى ، وكانت النتيجة أن هناك خسائر في القوة الشرائية للعملة عند الاحتفاظ بصافي موجودات أكثر من الحاجة الى السيولة ، وأن قائمة الدخل للشركتين قد اظهرت نتيجة نشاط مختلفة عن النتيجة السابقة ، وظهر المركز المالي للشركتين بشكل مختلف عما كان عليه في ظل الكلفة التاريخية وهذا الاختلاف بين النتيجتين يمثل أثر قيود القياس المحاسبي .</p> <p>تم تعزيز الدراسة بأستبانة ، وكانت نتائج تحليل اجابات العينة انها تتفق على وجود علاقة وارتباط بين قيود القياس المحاسبي والأفصاح في القوائم المالية ، وهناك تأثير لهذه القيود في نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة . كما ان نها تؤيد وجود علاقة وارتباط بين قيود القياس المحاسبي وتقرير مراقب الحسابات ، وهناك أثر لهذه القيود على رأي مراقب الحسابات الذي يعبر فيه على أن القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة الوضع المالي للشركة .</p> <p>وتوصل الباحث الى استنتاجات للجانبين النظري والتطبيقي تثبت فرضيات الدراسة في ان هناك تأثير لقيود القياس على القوائم المالية وأنعكاسها على رأي مراقب</p>			الخلاصة

الحسابات . وخرج الباحث بعدت توصيات في جانبين .  
 الاولي تخص العاملين في المحاسبة ومن هذه التوصيات الإفصاح في القوائم المالية  
 عن أثر قيود القياس المحاسبي في نتائج النشاط والمركز المالي للشركة يساعد في  
 الحد من أثرها على قرارات المستخدمين الحاليين والمتوقعين .  
 والثانية تخص العاملين في مجال مراقبة الحسابات ومن هذه التوصيات أن على  
 مراقب الحسابات ان يمتنع عن ابداء رأي اذا كان اثر قيود القياس المحاسبي جوهري  
 وشامل على القوائم المالية .

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
علي عباس كريم			أسم الباحث
أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
مراجعة النظر لقياس جودة التدقيق أنموذج مقترح لمكاتب المحاسبين القانونيين في العراق			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
توسعت مشاريع الأعمال ، في العراق بعد إحداث عام ٢٠٠٣ بشكل كبير ، من اجل إعادة بناء البني التحتية ، التي تعرضت للدمار الشامل من جراء الحرب. وقد كان للقطاع الخاص دور كبير، في الإسهام في عملية البناء في العراق . وكان من متطلبات هذا الإسهام ،تأسيس شركات خاصة محدودة أو مساهمة ، في مختلف القطاعات الاقتصادية . فظهرت شركات مقاولات بشكل ملفت للنظر ، في السنوات الأخيرة ، تقوم بأعمال البناء وإعادة التأهيل ، بمبالغ كبيرة جدا ، تصل إلى مليارات الدنانير. بالإضافة إلى شركات تجارية ضخمة ،تقوم باستيراد مختلف السلع ، وكما برزت			الخلاصة

نوعية أخرى من الشركات المتخصصة في مجال التأمين والمصارف وغيرها .

ومن الطبيعي أن تحتاج هذه الشركات , إلى مراقبي حسابات لتدقيق حساباتها وفقاً لمتطلبات نظام مسك الدفاتر التجارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ , حيث لا يتم صرف الذرعات النهائية , قبل التحاسب الضريبي , والذي من أحد متطلباته حسابات ختامية مصادق عليها من مراقب حسابات معين من قبل الشركة . وبالنظر للعدد الكبير لهذه الشركات المؤسسة بعد السقوط , فقد عمدت نقابة المحاسبين والمدققين , لإيجاد صيغ لتوزيع الأعمال , وفقاً لتصنيف مراقبي الحسابات , بالإضافة إلى مدى تفرغهم لأعمال التدقيق فوضعت حد أعلى لعدد الشركات التي يمكن أنه يقوم مراقب الحسابات بمسك أعمالها . كما قامت النقابة بوضع حد أعلى لأجور التدقيق , وفقاً لآلية متفق عليها , وحسب نشاط الشركة .

إن ما قامت به نقابة المحاسبين والمدققين , يعتبر محاولة منها لتنظيم سياقات العمل التدقيقي , بين فئات المحاسبين القانونيين , وهذا أمر جيد , إلا أن غياب الرقابة على أعمال مكاتب المحاسبة الخاصة من قبل مجلس المهنة , وعدم إلزام مراقبي المحاسبات ومكاتب التدقيق التابعة لهم باعتماد معيار جودة التدقيق رقم ٢٢٠ الدولي يهدد مستقبل كثير من هذه المكاتب برفع دعوى قضائية ضدها في حالة عدم التزامها بهذا المعيار . فإذا كان الوقت الراهن , يشير إلى رقابة مجلس المهنة انعدمت تماماً , فمن الواجب إيجاد السبل الكفيلة لوضع إجراءات رقابة على هذه المكاتب تفادياً لمشاكل قد تحدث في المستقبل المنظور . و إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما ألت إليه دول متقدمة , في مجال المحاسبة والتدقيق , كما في الولايات المتحدة الأمريكية من ارتفاع عدد الدعوى القضائية ضد مراقبي الحسابات بالرغم من اعتماد هذه الدول إجراءات رقابية صارمة على تطبيق هذه المكاتب وشركات التدقيق لمعيار جودة التدقيق رقم ٢٢٠ , فكيف الحال في العراق الذي يشهد أنعدام الجانب الرقابي من قبل مجلس المهنة .

لقد جاءت فكرة البحث من هذا المنطلق لتسليط الضوء على مدى تطبيق مكاتب التدقيق الخاص , لمعيار جودة التدقيق الدولي ٢٢٠ وعن الدور الذي يجب أن يلعبه مجلس المهنة بهذا الخصوص . كما يحاول الباحث إيجاد برنامج مقترح لتطبيق مراجعة النظر بين المكاتب والشركات الخاصة إذ تعني مراجعة النظر الاختبارات التي يؤديها مراقبو حسابات آخرون لرقابة الجودة في المكاتب والذي يعتقد بأنه سيكون قادراً على فرز المكاتب والشركات الخاصة التي لا تلتزم بهذا المعيار . ولهذا

فقد تم تقسيم البحث إلى أربع فصول تضمن الفصل الأول وهو من الفصول النظرية منهجية البحث في المبحث الأول من استعراض لمشكلة البحث وفرضيته وهدفه وعينته وحدوده ووسائل جمع البيانات والمعلومات فيه , وتناول المبحث الثاني استعراض الجهود العلمية المبذولة في الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع رقابة الجودة واختلاف هذه الدراسة عنها بما إضافته من جديد وهو اقتراح آلية وبرنامج لمراجعة النظر لمكاتب التدقيق في العراق, وأما الفصل الثاني وهو من الفصول النظرية أيضا فقد أهتم بتبيان تعاريف الجودة ومراجعة النظر والإطار التنظيمي لمراجعة النظر وتناول الفصل الثالث الجانب العملي وأختص مبحثه الأول بدراسة عدد من تقارير بعض مراقبو الحسابات عينة البحث وهدف الباحث من ذلك تسليط الضوء على مدى التزام مراقبو الحسابات بتطبيق دليل التدقيق العراقي رقم (٢) وقد خلص الباحث إلى عدم الالتزام بهذا الدليل بشكل صحيح مما يقتضي إيجاد رقابة فعالة على مكاتب التدقيق في العراق عن طريق استخدام أسلوب مراجعة النظر من أجل تحقيق الالتزام بالقواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي وأخذ المبحث الثاني على عاتقه شرح وتحليل عينة البحث وتم في المبحث الثالث والرابع تقديم القوانين الداعمة لمراجعة النظر ومن ثم برنامج مراجعة النظر المقترح وملاحح إصدار دليل تدقيق عراقي خاص برقابة الجودة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
علياء جاسم محمد			أسم الباحث
أ.م.د موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
الأيمل			
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير	√	دكتوراه	
أثر المعالجات المحاسبية لاندماج الشركات على رأي مراقب الحسابات /دراسة تطبيقية في شركتي آشور العامة والأنفال العامة			عنوان البحث
٢٠١٠			السنة
العربية			اللغة

## الخلاصة

الاندماج هو شكل من أشكال انضمام الأعمال أي انضمام منشأة إلى منشأة أخرى لغرض الاستفادة من مواردها وترجع بدايات الاندماج إلى ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي وتحدث في ظل اقتصاديات دول محددة جداً وتتكرر بفترات متباعدة نسبياً والهدف الأساسي هو الحصول على أكبر حصة سوقية من خلال احتكار السوق على الرغم من آثاره السلبية على مجمل حركة الاقتصاد الوطني , ولعملية الاندماج نتائج ايجابية مما جعل عملية الاندماج أمراً مألوفاً في غالبية دول العالم وفي كافة القطاعات الاقتصادية . ولاندماج ثلاثة أساليب يمكن تلخيصها بالشكل التالي :

الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركات المندمجة , واندماج الشركات بشراء كل أو جزء من أصول شركة أخرى قائمة , والاندماج عن طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة التابعة .

وتناول البحث مشكلة عدم إدراك المعالجات المحاسبية وصعوبة تحديد الموقف المالي ونتائج النشاط لغاية تاريخ الاندماج للشركتين محل الاندماج وصعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة للأصول والخصوم للشركتين محل الاندماج وهذا مما أدى إلى عدم تطبيق المبادئ والمعايير الدولية التي تنظم الإجراءات المحاسبية لعملية الاندماج وبالتالي عدم تمكن مراقب الحسابات من أداء رأيه بصورة عادلة .

وينطلق هدف البحث من خلال توضيح كيفية أعداد المعالجات المحاسبية في الشركة ووفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم ( ٣ ) وبيان كيفية تدقيق هذه المعالجات في الشركة والمساهمة في حل مشكلة عدم وضوح الاندماج للشركات عملياً .

ولحل هذه المشاكل اعتمد الباحث على فرضيات إن اعتماد مبدأ التحفظ يساعد في بيان نتيجة النشاط والموقف المالي للشركتين محل الاندماج . وإن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣ ( اندماج الأعمال ) يساعد في إثبات المعالجات المحاسبية السليمة في تاريخ الاندماج والفترات اللاحقة لتاريخ الاندماج . وإن اعتماد المعالجات المحاسبية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٣) في اقتراح إجراءات تدقيق يساعد مراقب الحسابات في أداء رأي فني محايد وسليم . وتوصل الباحث إلى أهم الاستنتاجات و التوصيات وهي إن طريقة جمع المصالح تقوم على تبادل مشترك واستمرار ملكية المصالح في الكيانات الداخلة في الاندماج ولا ينتج عن هذه الطريقة اعتماد أساس جديد للتحاسب وعليه فإن صافي موجودات الشركة بضمنها الأرباح المحتجزة تبقى كما هي وتوحد وترحل دون أي تعديل إلا في حالة ظهور متطلبات قانونية , وهي بذلك تعد طريقة منطقية ومقبولة للمعالجة المحاسبية في العراق .

والتوصية إلى مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار قاعدة محاسبية للاندماج تستند إلى ملامح القاعدة المحاسبية المقترحة من الباحثة الواردة في متن الدراسة القائمة على اعتماد طريقتي الشراء وجمع المصالح في المحاسبة عن الاندماج

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أسم الكلية / المعهد

قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
فؤاد عبد المحسن عبادة			أسم الباحث
أ.د. طلال محمد علي الججاوي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تقويم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الاعمال بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
سعت هذه الدراسة إلى تقويم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال- دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية لما للمنظمات من أهمية في كونها رافدا هاما للبنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اسهامها الفاعل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في الحد من انتشار الفقر نظرا" لكونها تتوزع على شريحة واسعة من المجتمع, فضلا عن اسهامها في توليد الدخل وزيادة القيمة المضافة من خلال التفاعل بين مكونات النظام والحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. لذا سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :عرض أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية.			الخلاصة
بيان مفهوم التكاملية لنظام المعلومات المحاسبية وأهميتها في الوحدات الاقتصادية. تقويم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية وإحداث التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية وأهميتها في تعزيز الدور الاستراتيجي للشركات العراقية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم وضع منهجية لها ونتج عنها فرضية رئيسة. وقد تمت صياغتها على النحو الآتي :			
تكامل وتوافق النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية يساهم في زيادة فاعليته ويعزز الدور الاستراتيجي للشركات العراقية. ولغرض اختبار الفرضية تم استقراء واقع الشركة عينة البحث في مجال تطبيق نظام المعلومات المحاسبية وسجلاتها والمعلومات المتصلة بنظم المعلومات وبياناتها المالية والإدارية والتنظيمية كافة. ومن كل ذلك تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية وصياغة عدد من التوصيات المنسجمة مع هذه الاستنتاجات.			